الأمم المتحدة

A/75/602

الجمعية العامة

Distr.: General
18 November 2020
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البندان 128 و 131 من جدول الأعمال

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

الصحة العالمية والسياسة الخارجية

رسالة مؤرخة 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 موجهة إلى الأمين العام من ممثلي الاتحاد الروسي، وألمانيا، وسنغافورة، وكمبوديا، والاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة

يشرفنا أن نتقدم ببيان وزراء خارجية الدول الأعضاء في مؤتمر القمة الثالث عشر للاجتماع الآسيوي الأوروبي (ASEM13) المعني بمرض فيروس كورونا، الذي اعتمد في 7 أيلول/سبتمبر 2020 (انظر المرفق).

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة والبيان الوزاري المرفق باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين 128 و 131 من جدول الأعمال.

(توقيع) سوفان **كي**
الممثل الدائم لكمبوديا لدى الأمم المتحدة
بوصفها البلد المضيف لمؤتمر القمة الثالث عشر للاجتماع الآسيوي الأوروبي

(توقيع) كريستوف **هويسغن**
الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة
المنسق الإقليمي للمجموعة الأوروبية في مؤتمر قمة الاجتماع الآسيوي الأوروبي

(توقيع) فاسيلي أ. **نيبنزيا**
الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة
المنسق الإقليمي لمجموعة شمال شرق وجنوب آسيا في مؤتمر قمة الاجتماع الآسيوي الأوروبي

(توقيع) برهان **غفور**
الممثل الدائم لسنغافورة لدى الأمم المتحدة
المنسق الإقليمي لمجموعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في مؤتمر قمة الاجتماع الآسيوي الأوروبي

(توقيع) بيورن أولوف **سكوغ**
رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة
المنسق الإقليمي للمجموعة الأوروبية في مؤتمر قمة الاجتماع الآسيوي الأوروبي

041220 231120 20-15545 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 الموجهة إلى الأمين العام من ممثلي الاتحاد الروسي، وألمانيا، وسنغافورة، وكمبوديا، والاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة

البيان الصادر في الاجتماع الآسيوي الأوروبي بشأن مرض فيروس كورونا عن وزراء خارجية كمبوديا، بوصفها البلد المضيف لمؤتمر القمة الثالث عشر للاجتماع الآسيوي الأوروبي، والاتحاد الأوروبي وألمانيا بوصفهما منسقين إقليميين للمجموعة الأوروبية، وسنغافورة بوصفها المنسق الإقليمي لمجموعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاتحاد الروسي بوصفه المنسق الإقليمي لمجموعة شمال شرق وجنوب آسيا[1]

1 - نحن، وزراء خارجية البلد المضيف لمؤتمر القمة الثالث عشر للاجتماع الآسيوي الأوروبي والمنسقون الإقليميون للاجتماع نُعرب، بالتشاور مع البلدان شريكة الاجتماع[2]، عن بالغ القلق بشأن جائحة كوفيد-19 التي تشكل أزمة صحية عالمية لم يسبق لها مثيل أسفرت عن اضطرابات خطيرة في الاقتصاد والتجارة والسفر على الصعيد العالمي، وأدت إلى خسائر غير مسبوقة في الوظائف كما أثّرت تأثيرًا كبيرًا على حياة الناس واقتصادات البلدان شريكة الاجتماع.

2 - ويغمرنا الحزن إزاء الخسائر في الأرواح والمعاناة التي كانت تسبَّبت بها الجائحة ونعرب عن صادق امتناننا ودعمنا للأخصائيين الطبيين ومقدمي الرعاية الصحية وسائر العاملين في الخطوط الأمامية، بمن فيهم المتطوعون، الذين يقومون بمكافحة الوباء، كما نعرب عن دعمنا لهم.

3 - وقد أبرزت هذه الجائحة بما لها من طابع عابر للحدود أهمية الترابط بين آسيا وأوروبا. فالفيروس لا يعترف بالقارات ولا بالحدود أو الجنسيات أو الأعراق. ونرحب بالقرار 2532 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ونشدد على ضرورة احترام دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. وعلينا ألا نسمح بممارسة الوصم والتمييز، أو أن ندع الجائحة تفاقم الأوجه القائمة من عدم المساواة. ويجب توفير الحماية للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، بما يشمل التصدي للعنف ضد النساء والأطفال. كما نؤكد على المسؤولية الرئيسية للحكومات عن اعتماد وتطبيق تدابير الاستجابة لجائحة كوفيد-19 بما يلائم السياق الوطني لكل منها. وفي هذا الصدد، ندعو البلدان شريكة الاجتماع إلى تنفيذ خطط العمل الوطنية من خلال وضع خطط عمل وطنية، وفقاً لسياقات كل منها، تتسم بالشمولية وتكون متناسبة، ومحددة زمنياً، وتراعي السن والمنظور الجنساني والإعاقة، وإلى اتخاذ تدابير في جميع القطاعات الحكومية لمكافحة كوفيد-19، وتعزيز الإجراءات الرامية إلى إدراج مشاركة المرأة في جميع مراحل عمليات صنع القرار. وينبغي عدم التخلي عن أحد خلال الاستجابة للجائحة.

---

(1) نظرًا للأزمة الاستثنائية التي نجمت عن مرض فيروس كورونا واقتضت استجابة آنية من جانب الاجتماع الآسيوي الأوروبي، وافقت البلدان الشريكة في الاجتماع على اعتماد البيان باستخدام هذا الشكل بصورة استثنائية.

(2) البلدان الشريكة في الاجتماع 53 بلدا هي: الاتحاد الروسي، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وأيرلندا، وإيطاليا، وباكستان، والبرتغال، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنغلاديش، وبولندا، وتايلند، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، والصين، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وفييت نام، وقبرص، وكازاخستان، وكرواتيا، وكمبوديا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، وماليزيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وميانمار، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، والهند، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليونان، وأمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاتحاد الأوروبي.

4 - وننوّه بكل تقدير بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعنون "كوفيد-19 وحقوق الإنسان". وينبغي للتدابير التي تتخذها الحكومات استجابةً للوباء أن تحمي حقوق الإنسان وألا تقوضها مع التركيز في الوقت ذاته على إنقاذ الأرواح وضمان سلامة المواطنين ورفاههم وما لديهم من سبل العيش. كما ينبغي أن تكون ضرورية، ومتناسبة، وغير تمييزية، امتثالًا للالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان وللقوانين الوطنية، وأن تبقى سارية ما دام ثمة حاجة حصرية ماسة إليها. وينبغي ألا تُستخدم ذريعةً للحد من الحيز الديمقراطي، والمدني، وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، واحترام سيادة القانون. وندين القيام بنشر الأخبار الزائفة، والمعلومات المضللة والمحرفة التي تخدع الجمهور، وتشكل خطرا على الصحة العامة وتهديدا لحق كل شخص في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية.

5 - وبدلاً من الانزواء، نقرُّ بأن مكافحة جائحة كوفيد-19 ستتطلب تعاونًا دوليًا متضافرًا، واتخاذ إجراءات فعالة من جانب المنظمات المتعددة الأطراف، ودعماً لتعددية الأطراف من جانب البلدان شريكة الاجتماع، بناءً على مبادئ الأمم المتحدة وقيمها.

6 - وفي خضم تعطّل السفر على نطاق واسع بسبب الجائحة، نقدر حُسن التعاون فيما بين البلدان الشريكة في الاجتماع على تيسير العودة السريعة والآمنة للمواطنين الذين تقطعت بهم السبل وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين الذين بقوا في البلدان الشريكة في الاجتماع الآسيوي الأوروبي.

التعاون والمساعدة الدوليان

7 - نعيد تأكيد التزامنا بالعمل يدًا بيد وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات والمعلومات دون مقابل وعلى نحو مسؤول ويتسم بالشفافية وفي أوانه من أجل السيطرة بشكل حاسم وفعال على انتشار الجائحة. وينبغي أن يتم ذلك مع التقليل من آثاره السلبية على مجتمعاتنا واقتصاداتنا، وتلبية الاحتياجات الخاصة للأشخاص من الفئات السكانية الضعيفة، والحفاظ على رفاه جميع الناس وخصوصياتهم وأمنهم، والتمسّك بالاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. وإدراكًا منا بأن تقييد المعلومات يسفر عن عواقب وخيمة على الناس، فإننا نؤكد أن الوصول إلى معلومات شفافة، وآنية، وموثوقة، وقائمة على الحقائق أمر فائق الأهمية في الاستجابة للجائحة بصورة فعالة على الصعيد العالمي، ونؤكد على أهمية تبادل المعلومات بشأن المخاطر الصحية العالمية المحتملة، بما في ذلك معلومات الصحة العامة، من خلال شبكة اللوائح الصحية الدولية والاستراتيجيات الصحية المتعلقة بمرض كوفيد-19.

8 - ونحن على علم بأن جائحة كوفيد-19 تسبّب تحديات اقتصادية لم يسبق لها مثيل تؤثر بشكل مفرط على البلدان النامية. ونحث على الشراكة بين البلدان المتقدمة والنامية، إلى جانب المؤسسات المالية العالمية، لبناء القدرة على الصمود من خلال تدابير الدعم الاقتصادي المحلية والدولية على النحو الوارد في الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة من أجل تحقيق هذه الأهداف بنجاح.

9 - ونؤيد دعوة الأمم المتحدة إلى تحمل المسؤولية المشتركة، وإلى التضامن العالمي، وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف استجابةً للآثار المتعددة الأبعاد لكوفيد-19، ولا سيما أهمية منظمة الصحة العالمية في تنسيق الاستجابة لهذه الجائحة في مجال الصحة العامة. ونرحب بمجمل القرار الذي اعتمدته جمعية الصحة العالمية الثالثة والسبعين بشأن كوفيد-19 بما في ذلك الدعوة إلى اتخاذ إجراءات التي وجهتها

الجمعية إلى الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية، والمنظمات الدولية، والجهات المعنية صاحبة المصلحة، والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية[3].

10 - ونلتزم بمواصلة العمل بشكل وثيق مع جميع المنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية ذات الصلة لزيادة التعاون من أجل تعزيز تأهبنا في مواجهة الجائحة وقدرتنا على مواجهتها والاستجابة لها.

11 - ويتطلب التصدي لهذه الجائحة تعاونا دوليا للتعجيل بتطوير وتقديم اللقاحات ووسائل التشخيص والعلاج ذات النوعية الجيدة التي تكون في المتناول ويسيرة التكلفة. وفي هذا الصدد، نقدم دعمنا الكامل لتنفيذ الآليات المتعددة الأطراف القائمة التي أنشئت للتعجيل بتطوير اللقاحات ووسائل التشخيص والعلاج، وتيسير توزيعها بطريقة عادلة وشاملة للجميع، بما في ذلك مبادرة التعجيل بإتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19، إلى جانب تعزيز النظم الصحية. وندرك دور التحصين الشامل ضد كوفيد-19 باعتباره منفعة من المنافع العامة العالمية.

12 - ونحن مصممون على العمل بنشاط لتبادل التقنيات الرقمية والابتكارات والاستفادة منها بطريقة أخلاقية بهدف تعزيز استجابة قائمة على العلم لمكافحة كوفيد-19 ومعالجة آثاره الاجتماعية والاقتصادية. كما نلتزم بتيسير البحث العلمي والابتكار والتعاون التقني المفتوح بين البلدان الشريكة في الاجتماع الآسيوي الأوروبي، وتشجيع انخراطها في هذا المجال مع القطاع الخاص وسائر الجهات المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني، من حيث البحث والتطوير فيما يتصل بوسائل التشخيص والأدوية المضادة للفيروسات واللقاحات المضمونة الجودة، وغيرها من اللوازم الطبية، وتصنيعها وتوزيعها بشكل عادل استناداً إلى مبادئ الجودة والنجاعة والسلامة والإنصاف وسهولة الإتاحة ويسر التكلفة.

13 - ونرحب بالالتزامات التي تعهدت بها البلدان الشريكة في الاجتماع في ختام الاجتماع بجمع مبلغ قدره 15,9 مليار يورو لصالح الاستجابة العالمية لفيروس كورونا ونحو 8,8 مليارات دولار من دولارات الولايات المتحدة لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني باللقاحات.

14 - وبغية المضي قدمًا في توسيع نطاق التعاون على الوقاية من الأمراض السارية ومكافحتها، بما في ذلك كوفيد-19، فإننا ندعم الجهود الرامية إلى بناء القدرات المختبرية للبلدان المحتاجة من خلال البحوث والتدريبات المشتركة.

15 - ونؤكد على أهمية وجود موارد كافية ونشجع على التعاون فيما بين البلدان الشريكة في الاجتماع لتيسير عملنا الجماعي على مكافحة كوفيد-19، بما يشمل كفالة توفير الرعاية الصحية دون انقطاع من خلال أنظمتنا الصحية.

16 - وإذ نشير إلى الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة، الذي عُقد في نيويورك في 23 أيلول/سبتمبر 2019، وإذ نعيد التأكيد على الإعلان السياسي المنبثق عنه بعنوان "التغطية الصحية الشاملة: التحرك معًا لبناء عالم أكثر صحة"، فإننا نشجع البلدان على مواصلة تقديم خدمات الصحة العامة الأساسية وتعزيز نظم الصحة العامة مع التصدي في الوقت نفسه لجائحة كوفيد-19. وهذا ما يشمل توفير الدعم المستمر لبرامج التحصين الفائقة الأهمية فيما يتصل بالأمراض التي يمكن الوقاية منها بالتطعيم من قبيل شلل الأطفال والخناق والحصبة.

(3) https://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA73/A73_R1-ar.pdf.

17 - وبالإضافة إلى التحديات التي تواجه نظم الصحة العامة والاقتصاد العالمي، يساورنا القلق إزاء الضرر الناجم عن نشر المعلومات المضللة والمعلومات أو البيانات الزائفة أو المحرّفة عن الجائحة، ولا سيما في المجال الرقمي، التي تقوض الاستجابة في مجال الصحة العامة. وسوف نسعى إلى كفالة تزويد الناس بشكل صحيح بمعلومات وافية ونؤكد عزمنا على التصدي لنشر المعلومات المضللة والمغلوطة.

18 - ونرحب بالجهود الحثيثة التي تبذلها البلدان الشريكة في الاجتماع الآسيوي الأوروبي على الصعيد الإقليمي في مجال التعاون مع الشركاء الخارجيين والمجتمع الدولي على مكافحة كوفيد-19، بسبل منها تخصيص موارد عالمية لإنتاج لقاحات ووسائل علاج واختبار جديدة بالسرعة والنطاق المطلوبين، وهذا ما يدل على الالتزام بالاستجابة للجائحة بشكل جماعي. ونشجع أيضا الجهود الجارية التي يبذلها الاجتماع الآسيوي الأوروبي بهدف تعزيز التأهب للتصدي للجائحة. ونعيد التأكيد على الدور المحوري الذي تضطلع به رابطة أمم جنوب شرق آسيا والإطار الذي تقوده الرابطة في تنسيق الاستجابة الإقليمية لكوفيد-19، ونُنوّه بما للرابطة من دور فائق الأهمية في دعم الاستقرار والأمن والازدهار في المنطقة وخارجها.

الحفاظ على سلاسل إمداد مرنة ومفتوحة ومترابطة

19 - حتى في الوقت الذي تنفذ فيه البلدان الشريكة في الاجتماع الآسيوي الأوروبي تدابير استثنائية لمنع انتشار جائحة كوفيد-19 وكشفها ومكافحتها والاستجابة لها، ما نزال على الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا بالعمل على تهيئة بيئة منفتحة وحرة وتتسم بالإنصاف وعدم التمييز وتوفر تكافؤ الفرص، والشفافية، والمنفعة المتبادلة في سياق التجارة والاستثمار. وهناك حاجة إلى سلاسل توريد أكثر تنوعًا وقدرة على امتصاص الصدمات للوقاية من الصدمات اللاحقة. وسوف نواصل العمل على كفالة تدفق السلع والخدمات الأساسية عبر الحدود دون انقطاع، فضلا عن توزيعها بالطريقة المناسبة على الصعيد العالمي. وسوف نعمل بشكل وثيق على معالجة أي حالات توقف في تقديم الدعم اللازم لصحة جميع الناس ورفاههم. ونشجع الحفاظ على الترابط الضروري في المنطقة عن طريق تيسير حركة الأشخاص والسلع الضرورية للاضطلاع بالأنشطة الإنسانية والعلمية وبالأنشطة التجارية الأساسية بالقدر الذي لا يمس بالجهود التي يبذلها كل بلد لمكافحة الأمراض.

20 - وسوف نواصل أيضا العمل معًا على مواصلة التجارة الدولية وتيسيرها، بسبل منها منظمة التجارة العالمية، وتنسيق الاستجابات بطرق تكفل استمرارية حركة المرور الدولية وعمل الهياكل الأساسية الحيوية للنقل، من قبيل المطارات والموانئ، ومواصلة تدفق الشحنات والسلع، مع مراعاة اعتبارات الصحة والسلامة العامتين. ويجب أن تكون تدابير الطوارئ المتخذة خصيصًا للتصدي لكوفيد-19، بما في ذلك القيود المفروضة على السفر، محددة الهدف ومتوازنة وتتسم بالشفافية ومؤقتة الطابع، إذا ما اقتضت الضرورة ذلك. وينبغي ألا تؤدي إلى إقامة حواجز لا داعي لها أمام التجارة أو تعطيل سلاسل الإمداد العالمية، كما ينبغي أن تكون متسقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية. وينبغي أيضاً إبلاغ منظمة الصحة العالمية بالقيود المفروضة على السفر وفقاً للوائح الصحية الدولية (2005).

21 - ونقرّ بالدور الهام الذي تضطلع به المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي لبلداننا. ونشجع على تنفيذ التدابير المناسبة لتعزيز الثقة وتوطيد الاستقرار الاقتصادي، بسبل منها اتخاذ تدابير تحفيزية في سياق السياسة العامة، ومساعدة الشخصيات الحقيقية والأعمال التجارية التي تعاني من تأثير كوفيد-19، ولا سيما المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والفقراء من الناس وأشدهم ضعفا.

22 - ونقرّ أيضًا بأهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي القائم على الأسواق المفتوحة والقواعد والتعاون، إلى جانب رفع القيود بعد انتهاء الأزمة، بهدف دعم الانتعاش الاقتصادي الإقليمي.

العمل معًا في مرحلة ما بعد الجائحة

23 - فيما نتطلع إلى مرحلة ما بعد الجائحة، نلتزم بمواصلة العمل معاً على التعجيل بالانتعاش الاجتماعي والاقتصادي المستدام في مرحلة ما بعد كوفيد-19، وتحفيز التنمية الاقتصادية والقدرة على تحمل الأعباء المالية، والتقليل من احتمال حدوث ركود اقتصادي عالمي من خلال استعادة النمو والاستثمارات والربط المستدام، واستئناف سفر رجال الأعمال والأنشطة السياحية، والحفاظ على استقرار السوق. ولذلك، نرحب بمبادرة كمبوديا بوصفها البلد المضيف لمؤتمر القمة الثالث عشر للاجتماع الآسيوي الأوروبي التي أعدّت "بيانًا مستقلًا عن كوفيد-19 والانتعاش الاجتماعي والاقتصادي في مرحلة ما بعد الجائحة" باعتباره إحدى الوثائق الختامية لمؤتمر القمة الثالث عشر. ويمكن للدعم الدولي، بما في ذلك تخفيف عبء الدين، بالنسبة لبعض البلدان أن يزيد بدرجة كبيرة من فرص نجاحها في مكافحة كوفيد-19. ونرحب، في هذا الصدد، بجميع أشكال الدعم الذي تقدمه البلدان الشريكة في الاجتماع لسائر البلدان التي تحتاج للمساعدة.

24 - ونلتزم بمواصلة السعي معًا إلى تحقيق انتعاش مستدام وشامل في مرحلة ما بعد كوفيد-19. وسوف نعمل معاً على تعزيز الإجراءات العالمية الرامية إلى التعافي من الأضرار الاجتماعية والاقتصادية التي تسبّبت بها الجائحة، بالاستناد إلى أهداف اتفاق باريس وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وسوف نتعاون معاً تعاوناً وثيقاً تمهيدًا لانعقاد الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

25 - كما نلتزم بتبادل المعلومات وأفضل الممارسات، بما في ذلك ما يتعلق منها بتدابير السفر والتجارة مع الضمانات المناسبة، مع مراعاة الصحة العامة، والسلامة، وحقوق الإنسان، وحقوق العمل، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، والحماية الاجتماعية، وغيرها من الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية. ويجب اغتنام هذه الفرصة لبناء مجتمعات أكثر شمولا وإنصافا وقدرة على امتصاص الصدمات، يسير فيها الانتعاش الاقتصادي جنبا إلى جنب مع العدالة الاجتماعية والعمل اللائق.

26 - وفيما نعمل على التخفيف تدريجيًا من القيود المفروضة، فإننا نقوم بتشجيع جميع البلدان الشريكة في الاجتماع الآسيوي الأوروبي على التعاون في مجال تعزيز نظم الإنذار المبكر بتفشي الأمراض والجوائح. وسوف نسعى أيضا إلى تحسين وتوسيع نطاق المعلومات والاتصالات مع بعضنا البعض من أجل تنفيذ تدابير منسقة للتأهب والتصدي لتفشي الأمراض والجوائح.

27 - ونعيد التأكيد على التزامنا بالحفاظ على زخم الاجتماع الآسيوي الأوروبي في المنطقة من أجل تعزيز تعددية الأطراف فيما يتعلق بالقدرة على امتصاص الصدمات الاجتماعية والاقتصادية. ولن يوهن الفيروس تصميمنا على الوقوف معًا في تضامن وعلى تبادل الدعم فيما بيننا في هذه الأوقات العصيبة. وبفضل جهودنا المتضافرة وتعاوننا الوثيق، ستخرج البلدان الشريكة في الاجتماع من هذا التحدي العالمي غير المسبوق أقوى وأقدر من ذي قبل على امتصاص الصدمات.